



إعادة تركيب أسس القطاع

## نشاط التطوير العقاري المغربي ينفض غبار أزمة الوباء

### ضغوط لتقديم إعفاءات ضريبية أكبر وتوفير تمويلات تدعم القطاع

العام المقبل بهدف إعادة تشغيل القطاع واتخاذ تدابير واقعية للتهوض بقطاع السكن الاقتصادي والاجتماعي. واقتربت الرابطة الاقتصادية، التي تضم جميع الفاعلين الاقتصاديين لحزب الاستقلال، إحياء الطلب بإجراءات مستعجلة لفائدة المشترين للعقارات.

وتتمحور المبادرة حول تشجيع المطورين العقاريين على منح تخفيضات في أسعار بيع المساكن بنسبة لا تقل عن 10 في المئة تطبيق حتى نهاية عام 2021. وتشمل الإجراءات السكن الاجتماعي والسكن المخصص للطبقة المتوسطة، بهدف حثهم على الحفاظ على فرص العمل واستخدام مواء البناء المحلية، وإطلاق تدابير ضريبية تحفيزية.



زهوة بوشارة  
استمرار أعمال القطاع  
مرتبط باحترام إجراءات  
الصحة

وتقدم الحكومة المغربية إعفاءات ضريبية للشركات تتعلق برسوم التسجيل وجميع الضرائب المدفوعة للدولة. ويطلب خبراء في القطاع بإلزام البنوك بتشجيع تمويل المشترين من خلال الاستفادة لأول مرة من سعر تفضيلي وإلغاء الرسوم الموظفة على إعداد ملف القرض السكني، مع اعتماد المزيد من المرونة والسرية في معالجة ملفات التمويل. ويرى محللون أن الحكومة مطالبة بشكل أكبر بتشجيع البنوك على زيادة الاستثمار في تمويل السكن الاجتماعي. وشهدت الفترة الماضية بطئا في تنفيذ برامج "ممن دون صفح" وتأهيل المباني الآيلة إلى السقوط والتأهيل الحضري نظرا لتداعيات الجائحة وتأثيرها على توفر اليد العاملة، وصعوبة تزويد الورشات بالمواد البنائية.

ولسد النقص قررت بوشارة تفعيل كل الإمكانيات اللوجستية للحد من سلبات المرحلة ووضع إجراءات تهم المرور بسرعة إلى رقملة الخدمات والاستجابة السريعة لطلبات الشركات والأفراد لاستعادة أنشطتهم.

وأكدت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين أن إقرار التدابير التي اقترحتها على الحكومة من شأنها تخفيف الضرر الناتج عن فترة الطوارئ الصحية على قطاع العقار والبناء الذي يعيش وضعاً صعباً.

ووضعت لجنة النقطة الاقتصادية، التي أحدثتها الحكومة لمواجهة تداعيات الوباء، خطة إنعاش قطاعية شاملة ومكاملة للمرحلة المقبلة مرتبطة بقانون المالية المعدل.

وتهدف الخطة إلى مواكبة إعادة التشغيل التدريجي لأنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية لاسيما قطاع البناء والسكن.

عم التناول أوساط قطاع العقارات المغربي بعد استئناف الشركات لمشروعات البنية التحتية والبناء، التي توقفت بسبب التدابير الحكومية جراء أزمة وباء كورونا، الأمر الذي سيعطي بارقة أمل لكافة المجالات المرتبطة بهذا المجال الحيوي لإعادة عجلة الاقتصاد إلى الدوران مرة أخرى.

وكشفت أحدث إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط فقدان حوالي 170 ألف فرصة عمل في القطاع، كما أوقفت الجائحة أكثر من 90 في المئة من المشاريع في المجال. ومن المتوقع أن تعكس هذه التداعيات خطورة على مستقبل القطاع، فضلا عن أدائه في البورصة حيث تراجع أرقام أداء قطاع العقار بنسبة 48.97 في المئة.

وفي إطار تخفيف تداعيات الوباء على القطاع، اقترح البرلمان عن حزب الاستقلال حسن حداد تخفيض فوائد القروض البنكية وزيادة سقف مقادير القروض التي يمكن تمويلها لشراء منزل، وتأجيل سداد أقساط القروض البنكية لكل من المشترين والمغشيين.

كما اقترح النائب خضخض رسوم التسجيل المدفوعة للمحافظة العقارية من طرف المشترين، ووضع لجان مشتركة للوساطة مكونة من المجلس المهني لمجال التعمير والإدارة للبت بسرعة ونجاعة في القضايا الخلافية. ويساهم قطاع صناعة البناء والإنعاش العقاري بأكثر من 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف أكثر من مليون شخص، حيث يستحوذ على حوالي 30 في المئة من الالتزامات المصرفية.

ويؤكد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب شكيب بلع ضرورة ضبط خطة إنعاش لقطاع البناء، وحماية العرض، وتحفيز الطلب وذلك عبر تدخل الدولة بشكل أكبر، ووضع آليات عرضية لإحداث التحولات المرجوة. ودعا بلع إلى إنشاء آليات قروض مشروطة طويلة الأجل مغرية وتلقائية لفائدة الشركات خاصة الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة.

#### آثار الوباء على القطاع

\* 170 ألف شخص فقدوا وظائفهم  
\* 90 في المئة من المشاريع توقفت

وتهدف هذه المبادرة إلى إحداث توازن على مستوى العرض ونقليل الخسائر المترتبة خلال فترة حالة الطوارئ ودعم التكاليف الثابتة للشركات التي تأثرت من انخفاض الطلب.

ودعت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية قطاع العقارات عبر مخطط استعجالي يمتد إلى نهاية



محمد ماموني العلوحي  
صحافي مغربي

الرباط - ترك قطاع التطوير العقاري في المغرب أزمة الوباء خلفه وبدأ الأرباع في استعادة نشاطه أملا في تدارك إنجاز المشاريع التي توقفت طيلة فترة الإغلاق.

وأعطت السلطات الضوء الأخضر للشركات من أجل استئناف أعمالها الأمر الذي بث التفاؤل في أوساط المستثمرين ترقيا لعودة الحياة إلى طبيعتها ومن ثمة إلى شرابيين الاقتصاد وإنعاش الحركة التجارية بالبلاد.

واستأنفت شركات البناء ومشاريع التشييد والبنية التحتية نشاطها بعد توقف اضطراري منذ مارس الماضي، عقب إعلان الحكومة عن حزمة تدابير احترازية لمواجهة تفشي فيروس كورونا. وستؤثر هذه العودة على كافة المجالات المرتبطة بقطاع التطوير العقاري، من محلات بيع مواد البناء إلى الشركات المنتجة للتجهيزات والمواد الأولية المتعلقة بنشاط التشييد.

وسوف تخضع كافة القطاعات التي استأنفت عملها لتدابير مشددة لحماية العمال من خطر الفايروس، الذي لا يزال يهدد وجوده الاستقرار الاقتصادي رغم انحسار العدوى.

وقالت وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة زهبة بوشارة إن "استمرار الأشغال مرتبط أساسا باحترام الإجراءات المرتبطة بالصحة والسلامة داخل كل ورشات البناء، طبقا للتوصيات المرتبطة بمخاطر انتشار كوفيد - 19 في أماكن العمل بالقطاع".

وتفيد المؤشرات بأن التداعيات التي خلفتها أزمة كورونا على قطاع البناء والسكن أثرت على مبيعات الإسمنت ومواد صناعة البناء بشكل عام، باستثناء قطاع الأشغال العامة، الذي أبقى على نشاطه في حدود معقولة بشروط صحية صارمة.

وأشار تقرير صادر عن كلوب روبرتس، التابع للتجاري وفا بنك، إلى أن استهلاك الإسمنت في المغرب قد سجل انخفاضا بنسبة 20 في المئة خلال الثلث الأول من العام الحالي. وتظهر أحدث الأرقام انحدار معدل الاستهلاك في الفترة الممتدة بين يناير وأبريل الماضيين إلى 10.9 مليون طن، مقابل 13.6 مليون طن بمقارنة سنوية. ويتوقع التقرير ارتفاع استهلاك نفس المادة بنسبة 11 في المئة في الربع الأخير من العام الجاري بعد عودة نشاط قطاع التطوير العقاري والبناء إلى ثروة أعماله.

## إصلاح نظام المعاشات في أوظيفي يدعم نمو وظائف القطاع الخاص

وشملت التعديلات الجديدة، تغييرا مقابل ضم مُد الخدمة السابقة للمؤمن عليهم والعاملين في القطاع الحكومي والخاص ليصبح 26 في المئة من الراتب الخاضع للاستقطاع، الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات بتأريخ تقديم طلب الضم.

وفي المقابل، فإن على المؤمن سداد مقابل الضم دفعة واحدة من تاريخ الموافقة على طلب الضم أو تقديم طلب بتقسيمه.

أما بشأن احتساب المعاش التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الخاص، فقد حدد القانون طريقة حسابها بناء على متوسط الراتب الخاضع للاستقطاع للسنوات الست الأخيرة من مدة خدمة المؤمن عليه.

كما أدخل القانون تعديلات على ضوابط آليات سداد الاشتراكات الشهرية ومدد الإعانات للمؤمن عليهم، والإجازات من دون راتب والمريض، والدراسية، والإعانات الداخلية، بالإضافة إلى فترات الإنقطاع عن العمل.

ويجسب القانون المعدل يُوقف نصيب البنت المستحقة من معاش والدها المتوفي عند التحاقها بالعمل. كما استحدث القانون مادة تنظم شروط تسجيل المؤمن عليهم في صندوق أوظيفي للتقاعد، والتي اشترطت الأ يقل عمر المؤمن عليه عن 18 عاما، ولا يزيد على سن الإحالة للتقاعد، وتشمل 55 سنة للإناث، و60 سنة للذكور ليتم تسجيله في الصندوق.

وستتحمل حكومة أوظيفي كافة التكاليف والأعباء المالية المترتبة عن صدور القانون والتعديلات، التي ستم على الرواتب الخاضعة للاستقطاع، والتي تقدر بما يقارب 264 مليون درهم (71.88 مليون دولار).

وستتم تلك العملية دون أن يترتب على المؤمن عليهم أي التزامات مالية، وهو ما يحفظ للمواطنين مستوياتهم المعيشية بعد التقاعد، وكذلك يحافظ على الاستدامة المالية للصندوق.

رجح مختصون أن يعطي إقدام حكومة أوظيفي على إصلاح نظام المعاشات والتقاعد زخما كبيرا لمجال التوظيف في القطاع الخاص كونه أحد المحركات الرئيسية لنمو سوق العمل في الإمارة بهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص مع المواطنين الذين يعملون في القطاع العام.

أوظيفي - وسعت حكومة أوظيفي رهانها على القطاع الخاص بعد أن أدخلت تعديلات جوهرية على نظام المعاشات والتقاعد بما يمنح أصحاب الأعمال والشركات تقديم فرص مضمونة للمواطنين الباحثين عن عمل.

وتأتي الخطوة، التي دخلت حيز التنفيذ منذ العشرين من هذا الشهر ضمن سياسة متكاملة أطلقها برنامج أوظيفي للمسرعات التنموية (غدا 21) بهدف جعل نظام التقاعد منسجما مع أعلى المعايير الدولية في هذا المجال.

وأكد صندوق أوظيفي للتقاعد الإربعاء أن تعديلات قانون المعاشات والتقاعد سوف تجذب المواطنين للعمل في القطاع الخاص، كأحد أبرز الخيارات في إطار تعزيز إنعاش النمو الاقتصادي للإمارة على أسس مستدامة.

جاسم الزعابي

التعديلات تقلص فروق  
المنافع بالقطاعين  
العام والخاص



وأشاروا إلى أن التعديلات ستزيد من المنافع التقاعدية للمواطنين العاملين لدى القطاع الخاص، والتي سيحصلون عليها بعد انتهاء خدماتهم، بما يضمن للمواطنين الحفاظ على مستوياتهم المعيشية بعد التقاعد، من جهة، كما يحافظ على الاستدامة المالية للصندوق من جهة أخرى.

وقال مدير عام الصندوق خلف عبدالله رمحه الحمادي إن "إصدار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بصفته حاكما لإمارة أوظيفي للقانون يأتي تأكيدا على مبدأ العدل والمساواة وحرصه على تأمين مستقبل المواطنين العاملين في القطاعات المختلفة في الإمارة".

## تزايد المخاطر يفرض هيكلة جذرية لتحالف رينو ونيسان

المحركات الصغيرة والشاحنات مستقبلًا. لكن المشروعات المشتركة أصبحت قليلة ومتباعدة منذ ذلك الحين.

وقال رئيس التحالف جان دومينيك سينار في وقت سابق هذا العام إن الشركات "تتملك أي خيار" سوى تعميق التعاون. لكن مصادر كبيرة في التحالف تقول إن أي محادثات بشأن دمج شامل مؤجلة في الوقت الراهن.

واضطرت رينو في أعقاب الأزمة إلى الإعلان أنها ستخفض خمسة آلاف وظيفة بحلول 2024 في مسعاها لتوفير ملياري يورو من التكاليف.

وقالت صحيفة لوفيفارغو الفرنسية إن الشركة صدد وضع الترتيب والمسلمات الأخيرة قبل الحصول على قرض من الدولة بقيمة خمسة مليارات يورو والمهون بمحادثات بين الإدارة ونقابات عمالية بشأن قوة العمل والصانع في فرنسا.

ونقلت رويترز عن رينو، التي بلغت قوة العمل الكبيرة لديها في العالم الماضي نحو 48.5 ألف وظيفة، أنها قد تكشف اليوم الخميس عن خفض وظائف وإغلاق مصانع في إطار خطتها لتوفير التكاليف.

وفي وقت سابق، أعلن الرئيس إيمانويل ماكرون عن خطة بقيمة ثمانية مليارات يورو لجعل فرنسا أكبر منتج للسيارات التي تعمل بالطاقة النظيفة في أوروبا، وناشد شركات صناعة السيارات الفرنسية صناعة السيارات داخل بلادها.

وأوضح الرئيس الفرنسي أن "الخطوة تهدف إلى جعل فرنسا أكبر منتج للسيارات غير الملوثة للبيئة في أوروبا، بزيادة إنتاج السيارات الكهربائية، والهجنية، والهجنية القابلة للشحن في غضون خمس سنوات إلى أكثر من مليون سيارة في السنة".

خطة قائد وتابع واضحة وتعتمد على التكامل بين الشركات". وأحد التساؤلات المهمة التي طرحها المتابعون لخفايا هذا التحالف الكبير في صناعة السيارات يتعلق بمكان شركة دايملر الألمانية لصناعة السيارات في التحالف.

وكانت دايملر انضمت إلى الشراكة الفرنسية اليابانية في العام 2010 وتعهدت بترشييد التكاليف للحفلات

موجلة في الوقت الراهن. واضطرت رينو في أعقاب الأزمة إلى الإعلان أنها ستخفض خمسة آلاف وظيفة بحلول 2024 في مسعاها لتوفير ملياري يورو من التكاليف.

وقالت صحيفة لوفيفارغو الفرنسية إن الشركة صدد وضع الترتيب والمسلمات الأخيرة قبل الحصول على قرض من الدولة بقيمة خمسة مليارات يورو والمهون بمحادثات بين الإدارة ونقابات عمالية بشأن قوة العمل والصانع في فرنسا.

ونقلت رويترز عن رينو، التي بلغت قوة العمل الكبيرة لديها في العالم الماضي نحو 48.5 ألف وظيفة، أنها قد تكشف اليوم الخميس عن خفض وظائف وإغلاق مصانع في إطار خطتها لتوفير التكاليف.

وفي وقت سابق، أعلن الرئيس إيمانويل ماكرون عن خطة بقيمة ثمانية مليارات يورو لجعل فرنسا أكبر منتج للسيارات التي تعمل بالطاقة النظيفة في أوروبا، وناشد شركات صناعة السيارات الفرنسية صناعة السيارات داخل بلادها.

وأوضح الرئيس الفرنسي أن "الخطوة تهدف إلى جعل فرنسا أكبر منتج للسيارات غير الملوثة للبيئة في أوروبا، بزيادة إنتاج السيارات الكهربائية، والهجنية، والهجنية القابلة للشحن في غضون خمس سنوات إلى أكثر من مليون سيارة في السنة".

RENAULT

طوكيو - فرضت التحديات التي تواجه تحالف رينو نيسان على المجموعة وضع خطة لإعادة هيكلة المجموعة بشكل جذري بعد أن عانت من ويلات فضيحة رئيس مجلس إدارتها السابق كارلوس غنص وعقبتها أزمة كورونا.

وأعلنت الشركاتان الأربعة أنهما ستعيدان هيكلة تحالفهما على أسس مستدامة، ما يعكس رغبتهما في بلورة خطة استراتيجية تضمن استثمارية المجموعة على قواعد تشاركية متينة للحد من آثار انهيار الطلب العالمي.

وتواجه الشركتان إلى جانب شريكتهما اليابانية الأخرى ميتسوبيشي موتورز أزمة كبيرة جاءت بينما تحاول إعادة صياغة شراكاتها بعد اعتقال غنص في نوفمبر 2018 وعزله من منصبه.

وسيركز التحالف الذي جرت إعادة صياغته على قطاعات أكثر منهجية في العمل حيث سينصب تركيز واحدة من الشركات الشريكة على نوع معين من السيارات والنطاق الجغرافي فيما ستحذو الشركتان الأخرى حذوها.

وكان الهدف هو إنشاء أكبر شركة لصناعة السيارات بحلول العام 2022 عندما أعلنت رينو ونيسان موتور وميتسوبيشي أحدث خططها الاستراتيجية للتحالف في سبتمبر 2017.

ونسبت وكالة رويترز لشخص مطلع، رفض ذكر اسمه، قبيل الإعلان عن الخطة قوله إنه "ستكون هناك إعادة هيكلة وستكون هناك تخفيضات في التكاليف الثابتة وسيجري تقليص عدد من المشروعات".

وستعلن رينو ونيسان خططا منفصلة لإعادة الهيكلة هذا الأسبوع لمواجهة تراجع أرباح هذا التحالف، وبعد أن باتت الألاف من الوظائف في الشركات الثلاث مهددة. وقال مصدر مقرب من رينو "الخطة ستكون لها روح إيجابية وتستند على